

بالتزامن مع بدء تطبيق قرار "رفع سعر الخصم"

مؤشرات البورصة تتلون بـ«الأخضر».. و«العام» يرتفع 7.6 نقاط



جلسة خضراء للبورصة

ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت جماعياً في ختام تعاملات أمس الأربعاء؛ بالتزامن مع بدء تطبيق قرار بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بمقدار نصف نقطة مئوية ليصبح 3.50% بدلاً من 3.00%. وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 7ر6 نقطة ليبلغ مستوى 7430ر51 نقطة بنسبة ارتفاع

بلغت 0ر10 بالمئة. وتم تداول 166ر6 مليون سهم عبر 8386 صفقة نقدية بقيمة 40ر5 مليون دينار (نحو 122ر7 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 11ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5661ر24 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر21 بالمئة من خلال تداول 92ر6 مليون سهم عبر 3204 صفقة نقدية بقيمة 10ر18 مليون دينار (نحو 30ر8 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر3 نقطة ليبلغ مستوى 8284ر80 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر08 بالمئة من خلال تداول 73ر9 مليون سهم عبر 5182 صفقة بقيمة 30ر3 مليون دينار (نحو 91ر8 مليون دولار). وفي موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي) 3ر3 نقطة ليبلغ مستوى 5806ر98 نقطة بنسبة ارتفاع

بلغت 0ر32 بالمئة من خلال تداول 80ر5 مليون سهم عبر 2375 صفقات نقدية بقيمة 9ر2 مليون دينار (نحو 27ر8 مليون دولار). وبلغت قيمة التداول خلال جلسة أمس 40ر55 مليون دينار، وزعت على 166ر65 مليون سهم، بتنفيذ 8ر39 ألف صفقة. ودعم أداء الجلسة نمو 5 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ 1.82%، بينما انخفض 7 قطاعات

ارتفعت مؤشرات بورصة الكويت جماعياً في ختام تعاملات أمس الأربعاء؛ بالتزامن مع بدء تطبيق قرار بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بمقدار نصف نقطة مئوية ليصبح 3.50% بدلاً من 3.00%. وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 7ر6 نقطة ليبلغ مستوى 7430ر51 نقطة بنسبة ارتفاع

المسلم: يتوجب تعزيز التعاون وزيادة التبادل التجاري عربياً

أكدت مراقب الشؤون العربية بوزارة المالية الكويتية أروى المسلم أمس الأربعاء ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وزيادة التبادل التجاري فيما بينها. جاء ذلك في تصريح أدلت به المسلم في ختام ترؤسها أعمال الاجتماع الـ 54 للجنة التنفيذ والمتابعة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشارت إلى أن الاجتماع ناقش عدداً من الموضوعات المتعلقة بتنفيذ ومتابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستعراض الإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية الأعضاء في المنطقة نحو تحقيق المستوى الأمثل من الالتزام الكامل بحكام المنطقة. وأفادت المسلم بأن دولة الكويت تعمل من خلال رئاستها لهذه اللجنة على أن تكون التوصيات الصادرة عنها تخدم مسيرة العمل العربي المشترك في المجالات كافة ومنها المجال الاقتصادي والتجاري وتساهم في

إزالة جميع العقبات والمعوقات التي تواجه الدول الأعضاء في تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما لفتت إلى أن اللجنة رفعت تقريراً ختامياً بنتائج أعمالها والتوصيات التي أعدتها إلى الدورة الـ 111 المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب في فبراير المقبل. وأشارت دولة الكويت في أعمال الاجتماع بوفد برئاسة المسلم وعضوية عدد من المسؤولين في وزارة الجمارك.

«المركزي» يرفع سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية

بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية

من 3.00% إلى 3.50%

يُطبق ابتداءً من 2022/12/7

اتخذ القرار في ضوء

- قيادة المؤشرات الاقتصادية محلياً وعالمياً.
- ضخامة الفتح الاقتصادي المحلي على العالم الخارجي.
- زيادة فعالية أدوات التدخل في السوق النقدي.
- تعزيز السيولة المحلية، وحركة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، واتجاهاتها المتوقعة في ضوء مواجهة آثار وانعكاسات أي متغيرات أو تطورات قد يشهدها الاقتصاد المحلي. وأضاف المحافظ بأنه قدروعي مختلف العوامل المؤثرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتجديد وتقييم العوامل التي تشكل جوانب ضغط على هذه الأسعار، أخذاً في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

الهدف

تحقيق قدر من التوازن النسبي بين كلا من:

- تعزيز السيولة الداعمة للنمو الاقتصادي.
- تعزيز السيولة الوطنية كوعاء مؤنوق للمحركات المحلية.
- تعزيز الاستقرار النقدي والمالي لحوادث القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وأوضح المحافظ بأن قرارات بنك الكويت المركزي بشأن تحريك سعر الخصم للتأثير في مستويات أسعار الفائدة على الدينار، وما يتخذ من إجراءات تدخل في السوق النقدي في إطار تنفيذ عمليات السياسة النقدية باستخدام مختلف الأدوات التي تستهدف تنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي، تستند في أساسها على القراءة

انفوغرافيك توضيحي

قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بمقدار نصف نقطة مئوية ليصبح 3.50% بدلاً من 3.00% وذلك اعتباراً من تاريخ 7 ديسمبر 2022. وبين محافظ بنك الكويت المركزي بأن قرار رفع سعر الخصم، قد جاء في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدة القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

في خطوة لتحفيز الموظفين على الابتكار

«المركز» يستضيف محاضرة «تعزيز أساليب التفكير نحو النمو»

«نحن سعداء بإقامة هذه المحاضرة، ونقدر استضافة المحاضر حمزة نقي لتقديم جلسة تحفيزية قبل نهاية العام، بما يسهم في رفع الوعي لدى فريق عمل «المركز» ومشاركة أساليب تعزيز النمو. وأضاف: «كان الهدف من الفعالية هو مساعدة الموظفين على اكتساب مفهوم زيادة النمو وتنمية مهاراتهم ومهارات زملائهم، وهو ما يعكس تفاني «المركز» في تعزيز روح الفريق، ورفع قدرات الأداء، وبكل تأكيد فإن محاضرة «تعزيز أساليب التفكير نحو النمو» كانت محفزة وتفاعلية بشكل كبير وستسهم في تمكين أعضاء فريقنا أثناء تطلعاتهم نحو العام 2023»



جماعية في ختام المحاضرة

متنوعة من الطرق لبناء البنوك والاتصالات وتنمية المواهب، إضافة إلى العديد من العلامات التجارية المرموقة التي تتواجد في مختلف دول العالم، مثل فيزا، ونوكيا، وماستركارد، وديزني، كما شارك الموظفون بمجموعة

تقي وهو مدرب رئيسي معتمد من The A - society for Ta - ment Development (ATD)، بمشاركة الأساليب العملية والنظرية مع أعضاء فريق «المركز». وقد عمل تقي خلال مسيرته المهنية التي تمتد لأكثر

اختتم المركز المالي الكويتي «المركز» بنجاح محاضرة للموظفين، هدفت إلى تحفيزهم على تبني طرق التفكير التي تحقق تقدماً وتحسناً ثابتاً. وجمعت المحاضرة التي حملت عنوان (تعزيز أساليب التفكير نحو النمو) العالمي في مختلف إدارات «المركز» للتعرف على المهارات التي تمكنهم من تطوير نظرة متفائلة للحياة والعمل، وتحديد الاختلافات بين مفهومي الثبات والنمو، وكيفية تجاوز التحديات، واكتسابات طويلة الأمد المترتبة على تبني طرق التفكير الإيجابية. وأقيمت المحاضرة في «ذا تشيرمانز كلوب»، وقدمها حمزة نقي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة المعرفة للاستشارات. وقام

«أعيان للإجارة» تباع 17.2 مليون سهم في «العقارية»

ويبلغ رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي في «أعيان العقارية» 40.68 مليون سهم، يذكر أن «أعيان للإجارة» باعت أيضاً أسس الأول من خلال المسؤولين السابقين ذكرهما 4.44 مليون سهم، وبلغ رصيد الأوراق المالية بعد التعامل تلك الصفقة

أعلنت بورصة الكويت بيع شخص مطلع 17.20 مليون سهم في شركة أعيان العقارية، بسعر 70.57 فلس للسهم. وأوضح البيان أن الشخص المطلع يعمل رئيس مجلس إدارة ونائب رئيس مجلس إدارة في شركة أعيان للإجارة والاستثمار، ونفذت الصفقة أمس الأول.

بشكل عام، ولكن مع بعض نقاط الضعف أو تاخيرات قد يكون البنك عرضة إلى حد ما للتغيرات السلبية في الأعمال والظروف الاقتصادية والمالية، وأما جودة ائتمانية فائقة يشير STFCR لـ "A1" إلى أعلى قدرة على السداد في الوقت المناسب للالتزامات المالية قصيرة الأجل التي من غير المرجح أن تتأثر بالحن غير المتوقعة. وأشارت إلى أن القوة المستقلة BSR في النطاق "bbb" إلى أسس ائتمانية وغير مالية كافية، قد تكون بيئة التشغيل سليمة

«كابيتال إنتلجنس» تؤكد تصنيفات «الأهلي المتحد»

أكدت وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف الائتماني، طويل الأجل للعملة الأجنبية، وتصنيف العملة الأجنبية قصير الأجل للبنك الأهلي المتحد الكويتي عند "A+" و "A1"، على التوالي. ووفق بيان لبورصة الكويت أمس، تم التأكيد على التصنيف المستقل للبنك في البنك الأهلي المتحد (BSR) عند "bbb+"، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأشارت الوكالة أن مدلولات التصنيف، جودة ائتمانية عالية، LT FCR من 1.03 إلى 1.03، ما يعكس قدرة قوية للوفاء بالالتزامات

بشكل عام، ولكن مع بعض نقاط الضعف أو تاخيرات قد يكون البنك عرضة إلى حد ما للتغيرات السلبية في الأعمال والظروف الاقتصادية والمالية، وأما جودة ائتمانية فائقة يشير STFCR لـ "A1" إلى أعلى قدرة على السداد في الوقت المناسب للالتزامات المالية قصيرة الأجل التي من غير المرجح أن تتأثر بالحن غير المتوقعة. وأشارت إلى أن القوة المستقلة BSR في النطاق "bbb" إلى أسس ائتمانية وغير مالية كافية، قد تكون بيئة التشغيل سليمة

بشكل عام، ولكن مع بعض نقاط الضعف أو تاخيرات قد يكون البنك عرضة إلى حد ما للتغيرات السلبية في الأعمال والظروف الاقتصادية والمالية، وأما جودة ائتمانية فائقة يشير STFCR لـ "A1" إلى أعلى قدرة على السداد في الوقت المناسب للالتزامات المالية قصيرة الأجل التي من غير المرجح أن تتأثر بالحن غير المتوقعة. وأشارت إلى أن القوة المستقلة BSR في النطاق "bbb" إلى أسس ائتمانية وغير مالية كافية، قد تكون بيئة التشغيل سليمة